الفهرس

التقديم 9
المقدّمة 17

الكتاب الأوّل: استقلاليّة تامّة على مستوى الإجراءات النزاعيّة غير القضائيّة 29

الفصل الأوّل: استقلالية إجراءات المصالحة في دعاوى التّعويض 31
المبحث الأوّل: الاستقلاليّة على مستوى إجراءات التعهّد 32
الفقرة الأولى: تعهّد اللجنة بإجراءات استقصائية عريضة 32
أ – الاستقلالية على مستوى إشهار قرار اللّجوء إلى عملية الانتزاع 33
ب – الاستقلاليّة على مستوى ممارسة حق الاعتراض 38
1 – الاستقلاليّة على مستوى شروط ممارسة حق الاعتراض 41
2 – الاستقلاليّة على مستوى آثار ممارسة حقّ الاعتراض 44
الفقرة الثانية: الأطراف في المنازعة الصلحية 46
أ – التّوسّع في تحديد المتضرّرين من عمليّة الانتزاع 46
1 – المبدأ 46
2 – الاستثناء 49
ب – الطبيعة الإدارية للجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية 49
المبحث الثاني: استقلالية إجراءات سير المنازعة الصلحية 54
الفقرة الأولى: المرحلة التمهيدية لتقدير القيمة الرضائية للعقار 54
أ – الاستقلاليّة على مستوى التّأصيل النظري لإجراءات الاختبار 54
ب – تعزيز آليّة الاختبار الإداري واقعيّا 58

الفقرة الثانية: مرحلة القرار 59
أ – طبيعة الاتفاق في المنازعة غير القضائية 59
ب – الاستقلاليّة على مستوى نسبيّة الأثر الإلزامي للاتفاق 65
الفصل الثاني: استقلاليّة إجراءات المطالبة الإداريّة في دعاوى الاسترجاع 67
المبحث الأوّل: الاستقلاليّة على مستوى الشروط الجوهريّة للمطالبة الإداريّة 68
الفقرة الأولى: التوسّع المتباين على مستوى المطالبين بالاسترجاع 69
أ – إقرار أولويّة المطالبة بالاسترجاع لفائدة المالكين السّابقين 69
ب – قبوليّة المطالبة بالاسترجاع من طرف الخلفاء 71
الفقرة الثانية: صعوبة تحديد الجهة الإداريّة صاحبة الحق في الاختصام 76
المبحث الثاني: الاستقلالية على مستوى الشروط الشكلية للمطالبة الإدارية 79
الفقرة الأولى: غموض شروط عرض المطلب 79
أ – الشروط المتعلقة بشكل مطلب الاسترجاع 80
ب – التّلازم بين إرجاع الغرامة واسترجاع العقار 84
الفقرة الثانية: استقلاليّة آجال المطالبة الإداريّة بالاسترجاع 86
أ – استقلاليّة منطلق سريان آجال المطالبة الإداريّة 86
ب – تعلق أجل المطالبة الإداريّة بالنّظام العام 90
خاتمة الكتاب الأوّل 93
الكتاب الثّاني: استقلاليّة متباينة على مستوى الإجراءات النزاعيّة القضائيّة 95
الفصل الأوّل: استقلاليّة تامّة على مستوى إجراءات دعاوى القضاء الكامل في الطّور الابتدائي 97

المبحث الأوّل: استقلالية إجراءات رفع الدّعوى 97
الفقرة الأولى: الاستقلاليّة على مستوى قواعد الاختصاص 98
أ – استقلاليّة قواعد الإختصاص الحكمي في دعاوى القضاء الكامل 98
ب – استقلاليّة قواعد الاختصاص التّرابي في دعاوى القضاء الكامل 106
الفقرة الثانية: الاستقلاليّة على مستوى شروط تعهّد قاضي الانتزاع 111
أ – تميّز الشّروط المتعلقة بآجال القيام 112
ب – تميّز الشّروط المتعلقة بتحديد الأطراف 116
المبحث الثاني: الاستقلاليّة على مستوى إجراءات سير الدّعوى والحكم فيها 121
الفقرة الأولى: توسيع سلطات قاضي الانتزاع في نزاع التّعويض 121
أ – تميّز معايير تقدير الغرامة 121
1 – المعيار الشّخصي لتقدير الغرامة 122
2 – المعايير الموضوعيّة لتقدير الغرامة 124
ب – استقلاليّة الحكم في دعاوى التّعويض 130
الفقرة الثانية: تقييد سلطات القاضي في دعاوى الاسترجاع 134
أ – التزام القاضي بمبدأ عدم المساس بالمنشآت العموميّة 134
1 – نظرية الاستعمال المباشر 135
2 – نظرية الاستعمال المرحلي 136
3 – نظرية الاستعمال القانوني 136
ب – التزام المحكمة بمبدأ عدم توجيه الأذون للإدارة 138
الفصل الثاني: حدود استقلاليّة الإجراءات النّزاعيّة القضائيّة 141
المبحث الأوّل: الإحالة الاختيارية إلى مجلة المرافعات المدنيّة والتّجاريّة 141
الفقرة الأولى: صرامة إجراءات الطّعن بالاستئناف في دعاوى القضاء الكامل 142

أ – الصّرامة على مستوى شروط الطّعن 144
ب – الصّرامة على مستوى إجراءات السّير في الاستئناف 148
الفقرة الثانية: إجراءات الطعن بالتّعقيب في دعاوى القضاء الكامل 153
أ – شروط رفع الطعن بالتعقيب 154
ب – سير نظر الطّعن بالتّعقيب 156
المبحث الثاني: الإحالة الوجوبيّة إلى القواعد العامّة 158
الفقرة الأولى: الإحالة إلى الإجراءات الخاصّة بدعوى تجاوز السّلطة 159
أ – خصوصيّة شروط الطعن بالإلغاء في مادّة الانتزاع 159
ب – تميّز قراءة القاضي الإداري لشروط مشروعيّة الانتزاع 162
الفقرة الثانية: الإحالة إلى الإجراءات الخاصّة بالتّقاضي الاستعجالي 165
أ – شروط تعهد القاضي الاستعجالي 166
1 – شرط لتّأكّد 166
2 – شرط عدم المساس بالأصل 167
ب – إجراءات التّقاضي الاستعجالي 167
خاتمة الكتاب الثاني 169
الخاتمة العامة 171
قائمة المراجع 173
الفهارس 191